

الحركة الإسلامية في الجزائر وأزمة الديمقراطية

(دراسة وملف وثائقي تاريخي)

إبراهيم البيومي غانم

أمة برس

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

الناسخ

أمة برس للإعلام والنشر

٢٤ شارع دجلة - المتفرع من شهاب - المهندسين

الدور الرابع - شقة ٩ - تليفون: ٧٠٨٥٥٦

- ٣ -

البرنامج السياسي

لحركة النهضة الإسلامية

مجتمع أصيل ← بالمصحف

دولة قوية ← بالسيف

حضارة رائدة ← بالقلم

البرنامج السياسي (٥) لحركة النهضة الإسلامية

مقدمة

إن حركة النهضة الإسلامية التي تتبنى الإسلام عقيدة وعبادة وأخلاقاً ونظاماً في الحياة ترى أن الشعب الجزائري يعيش أزمة ثقة في النظام السياسي الذي يحكم حياته وينظمها ، وأزمة ثقة في الرجال الذين تعاقبوا على إدارة شئونه ، الشيء الذي شل من فعالية الفرد فيه وجعل منه عنصراً سلبياً في الحياة لا يشعر بالحضور الفعال في الوسط الاجتماعي والسياسي الذي يعيش فيه . فظفي الظلم وعم الجهل وانتشر الفساد وأصبح المجتمع يعيش ضنك الحياة ، ولا سبيل لإخراجه من أزماته هاته إلا بإعادة الثقة له :

١ - في نفسه بالارتفاع به إلى مستوى رسالته الحضارية علماً وإيماناً وخلقاً وتضحية وصبراً ، وبتمكينه من ممارسة حرياته السياسية وحقوقه العامة .

٢ - في نظامه على أنه يتسم بالسمو والكمال والشمول ، ويتوفر له الضمانات القانونية والواقعية الكفيلة بحفظ مصالحه وتفجير طاقاته في حماية الحق وتحقيق الخير .

٣ - في قياداته على أنهم أكفاء ، أمناء ومخلصون ، يحترمون النظام السياسي ويستطيعون حماية الحقوق والحريات السياسية وتحقيق العدل الاجتماعي بما يسعد الأفراد ، ويعزز المجتمع ويقوى الدولة .

ومن ثم فإن حل الأزمات ، وتحقيق التقدم وبناء الحضارة في نظر حركة النهضة الإسلامية يحتاج إلى منهج كامل وشامل وواقعي ، وقيادة راشدة وحازمة ومجتمع صالح واثق في قيادته ومؤمن بمنهجه ونظامه وعارف لحقوقه وواجباته وللطريق الذي يسلكه في أداء الواجبات وتحصيل الحقوق .

ونعتقد أن الطريق السليم لتوفير هذه الشروط اللازمة للتقدم والحضارة لا يبدأ بتغيير رجال المجلس الوطني الشعبي ، وإنما يبدأ بالدستور . ولكن لما كان الأمر ليس لغيرنا فإننا وإن كانت عندنا تحفظات جوهرية على الدستور والمنظومة القانونية وقانون الانتخابات والدوائر الانتخابية نرى ضرورة دخول المعركة الانتخابية بالبرنامج السياسي التالي ، الذي هو عبارة عن عناوين رئيسية في سياسة الإصلاح كما تراها الحركة والتي تجسد جزءاً أساسياً من آمال الأمة .

(٥) نص البرنامج السياسي لحركة النهضة الإسلامية الذي خاضت به الانتخابات العامة في ديسمبر ١٩٩١ م .

وتستجيب لكثير من مطالبها ، وتنقلها إلى المستوى اللازم الذى تستطيع فيه تحقيق ما تصبو إليه وتمناه بما يحققه :

١ - من استقلال اقتصادى واجتماعى وثقافى .

٢ - من تمتين للوحدة الداخلية وشحن لطاقت الأمة جميعاً وتسخيرها فى خدمة الدين والوطن .

٣ - من إستقلالية عن أمم الكفر سواء فى المناهج والنظم أو فى الإمكانيات والطاقت .

٤ - من توفير للجهد والوقت واختصار للطريق نحو الحضارة والتقدم . وبعده وقبل ذلك من فوز بعون الله سبحانه وبنصرته وحفظه وتأييده .

أهم مناحى الإصلاح فى البرنامج السياسى :

من أهدافنا :

١ - تحرير البلاد من التبعية الأجنبية والمحافظة على استقلالها .

٢ - المساهمة فى تكوين مجتمع إسلامى بإصلاح مختلف قطاعات نشاطاته .

٣ - إقامة دولة إسلامية حرة وعادلة تعمل بأحكام الإسلام .

٤ - التكفل بالحقوق والحريات العامة لسائر المواطنين .

٥ - مناصرة القضايا العادلة فى العالم .

٦ - المساهمة فى إنجاز مشاريع الوحدة العربية والإسلامية .

١ - الجانب السياسى :

١ - اعتماد الشورى منهجاً وأسلوباً فى الحكم .

٢ - إعلان مبدأ السيادة لشرع الله ، والسلطة للشعب يمارسها فى حدود الشرع .

٣ - تكريس الحقوق السياسية والحقوق العامة وإحاطتها بالضمانات القانونية والواقعية اللازمة .

٤ - الإعلان عن مسئولية الدولة فى حماية الدين وإقامة أحكامه وتبليغه للناس .

٥ - تكريس مبدأ الفصل بين السلطات وإعطاء الرقابة والمحاسبة للسلطة التشريعية .

٦ - تبنى فكرة العمل على تقوية العلاقات بين الدول العربية والإسلامية والسعى لتحقيق الوحدة المغاربية والعربية تمهيداً لتحقيق الوحدة الإسلامية الكبرى .

٧ - إخضاع العلاقات الخارجية مع غير المسلمين إلى أحكام الشريعة المتعلقة بذلك أولاً والمصلحة الأكيدة للبلد ثانياً .

٢ - الجانب الاقتصادى :

١ - إخضاع السياسة الاقتصادية للمبادئ التالية :

أ - اتباع سياسة الأهم فالأهم ، فتقدم المشروعات الضرورية على الكماليات فى الإنشاء والتنفيذ .

ب - مبدأ الحرية الاقتصادية المحدودة بحدود الحق والخير أو الشرع والمصلحة .

ج - مبدأ الملكية المزوجة مما لايشكل خطراً على الأمن الاجتماعى والسياسى .

د - مبدأ المساواة فى الفرص .

هـ - مبدأ العدالة الاجتماعية .

٢ - حریم الربا بكل صورته ، وتحريم كل مظاهر الاحتكار والتبذير والاستغلال .

٣ - تنظيم أمر الزكاة دخلاً ومصرفاً .

٤ - تشجيع حرية التجارة المشروعة بجميع أنواعها وأشكالها وعدم التدخل فى التسعير إلا فى حالات الضرورة القصوى .

٥ - تنظيم أمر الضرائب .

٦ - تشجيع الرأسمال الجزائرى ثم العربى والإسلامى ثم الأجنبى على تحقيق الاستثمار وضبط ذلك بقوانين واضحة ودقيقة .

٧ - تحقيق الاستقرار للفلاح عن طريق إعادة الثقة له فى نفسه وفى القوانين .

٨ - التمليك الفردى للأرض بشرط الاستغلال الفعلى لها .

٩ - التغيير الجذرى للأجهزة التى لها علاقة مباشرة بالفلاح من تجهيز وتوزيع وتمويل وتمويل .

١٠ - الاستغلال الحسن للثروة المائية عن طريق بناء السدود والحواجز المائية وحفر الآبار .

١١ - تدعيم مكانة الفلاحة بإدخالها كعامل أساسى للتنمية الاقتصادية وذلك عن طريق إنشاء مركبات فلاحية تحويلية فى الهضاب العليا والجنوب .

١٢ - تطوير الفلاحة الصحراوية عن طريق تكثيف زراعة النخيل ذات النوعية الجيدة وتوسيع

١٥ - العناية بشئون الصحة العامة من حيث الدعاية الوقائية أو العلاج أو الأدوية أو الأطباء والمرضى.

١٦ - تحسين القدرة الشرائية للعامل بما يحفظ كرامته .

١٧ - توزيع الوظائف والأعمال على الراغبين فيها بصورة عادلة ومحاربة البيروقراطية والمحسوبية والرشوة ، والاجتهاد فى إيجاد مناصب شغل . والابتعاد عن سياسة الإسراف والتبذير .

٤ - الجانب التعليمى والتربوى والثقافى :

١ - محاربة الغزو الفكرى بكل صوره وتحذير الناس منه .

٢ - العمل على نشر الثقافة الإسلامية بكل وسائل الإعلام والتربية .

٣ - تعليم فروض العين لكل أبناء الأمة والتشجيع على تعليم فروض الكفاية .

٤ - مراجعة البرامج التعليمية ومناهجها الموجودة بما يخدم عقيدة المجتمع وشريعته وشعائره .

٥ - تشجيع حفظ القرآن الكريم وإدخاله كمادة أساسية فى الفروع العلمية المتصلة بالدين واللغة العربية .

٦ - العناية باللغة العربية فى كل مراحل التعليم وإفرادها بالتدريس فى المرحلة الأساسية للطورين عن غيرها من اللغات الحية ، مع حسن اختيار النصوص لذلك .

٧ - العناية بتدريس التاريخ الإسلامى والتاريخ الوطنى .

٨ - تشجيع البحث العلمى المتخصص ، بتقديم المكافآت المادية والمعنوية للمتفوقين فى ذلك وتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لذلك .

٩ - العناية بالعلوم وتشجيع المتفوقين فى ذلك .

١٠ - تقرير مبدأ حرمة المسجد وإمداده بما يلزمه لأداء رسالته التربوية والتوجيهية والإصلاحية .

٥ - الجانب الإعلامى :

١ - إصلاح السياسة الإعلامية وتوظيفها فيما يخدم الصالح العام ولا يتعارض مع الآداب العامة للإسلام والنظام العام فى المجتمع .

٢ - اختيار رجال الإعلام المقروء والمسموع والمنظور على أساس الكفاءة والخلق .

فلاحة المحاصيل الكبرى المسقية بصفة واسعة .. إلخ .

١٣ - تطوير الفلاحة الجبلية بغرس الأشجار المثمرة وتربية الدواجن والنحل .

١٤ - استغلال الغابات وتوجيهها نحو طابع اقتصادى .

١٥ - حماية الأراضى الفلاحية بمقاومة الزحف العمرانى والتصحر .

١٦ - تشجيع البحث العلمى فى الميدان الفلاحى وتحفيز الفلاح عبر نظام الحوافز .

٣ - الجانب الاجتماعى :

١ - صيانة عقيدة الأمة وحماية شريعته وتنظيم شعائرها .

٢ - نشر الأخلاق الفاضلة والدفاع عنها .

٣ - العناية بالمرأة وتعليمها وتوجيهها وصيانتها من الاستغلال والتبذير .

٤ - العمل على منع الاختلاط فى التعليم والإدارة والصحة والشركات والمؤسسات .

٥ - القضاء على البيغاء بنوعيه السرى والعلى .

٦ - منع تعاطى الخمر والمخدرات وغلق الحانات والمصانع المخصصة لذلك .

٧ - تنظيم أماكن السباحة والمصايف بما يحافظ على الآداب العامة والنظام العام فى المجتمع .

٨ - رعاية شئون الزواج والتشجيع عليه وتقديم المساعدات اللازمة لكل محتاج بإحداث صندوق لذلك .

٩ - رفع المنح العائلية إلى ٥٠٠ د.ج لكل طفل .

١٠ - تحسين وضعية الطالب ورفع قيمة المنح الدراسية شهرياً .

١١ - العناية بشئون القرى والأرياف وتوفير المسائل الضرورية من مسكن وطرق ومواصلات وإنارة ورى ومدرسة ومستوصف .

١٢ - كفالة الحق فى العمل والسكن والراحة والعلاج وحماية العامل والطفولة والأمومة من كل صور الاستغلال والإرهاق .

١٣ - توفير أسباب العلاج بجميع أنواعه لكل أفراد المجتمع وتعويض الفقراء وذوى الدخل المحدود عن تكاليف العلاج .

١٤ - التكفل بمن لا كفيل لهم من اليتامى والأرامل والعجزة وذوى العاهات والمجانين والأولاد القصر .

٣ - إخضاع مايعرض على المجتمع أو يباع لخدمة الآداب العامة للإسلام والنظام العام في المجتمع.

٤ - التشجيع على الكتابة والتأليف وتيسير عملية الطبع والنشر والتوزيع .

٥ - تيسير سبل التحقيق أمام الصحفيين وتشجيعهم على قول كلمة الحق في حدود ما يسمح به الأدب وتدعو إليه المصلحة .

٦ - تشجيع الكفاءات الفنية وتوجيهها إلى خدمة الفضائل وشحن العزائم .

٦ - الجانب القضائي والقانوني :

١ - التدرج في طرح المنظومة القانونية الإسلامية .

٢ - الالتزام بالمبادئ التالية :

أ - المساواة أمام القضاء في التقاضى والحماية .

ب - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون .

ج - كل إنسان مسئول عن أفعاله ولا يؤخذ أحد بجريمة غيره .

د - المتهم برئ حتى تثبت إدانته بحكم قضائي نهائي .

هـ - لا يحكم بإدانة شخص إلا بمحاكمة عادلة تتوافر له فيها كل ضمانات الدفاع عن نفسه .

٣ - تكريس فكرة استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية .

٤ - حصر وظيفة الدولة بالنسبة لأحكام القضاء في تنفيذها وأى امتناع منها عن تنفيذها يعتبر جريمة يعرضها للمتابعة القضائية .

٥ - تطبيق مبدأ علانية الجلسات إلا لضرورة شرعية .

٦ - لكل فرد الحق في الحماية من تعسف السلطة ، وليس لها الحق في مطالبة أى فرد بتفسير عمل ، أو وضع يخصه ، أو توجيه اتهام له إلا بناءً على قرائن قوية .

٧ - تقرير مبدأ عدم المساءلة في حالات الدفاع عن الحقوق الشخصية أو الحقوق العامة .

٨ - اختيار القضاة على أساس العلم والخلق .

خاتمة

هذه أهم خطوات الإصلاح في البرنامج السياسى الذى تريد الحركة أن تنظم به المجتمع فى حالة وصولها إلى الحكم ، بما يحقق الاكتفاء الذاتى للمجتمع ويرعى الصالح العام للأمة ، ويوجد الشخصية الجزائرية المسلمة ، ويقدم المجتمع الأصيل والدولة المسلمة القوية ، ويهيئ الشروط لحضارة رائدة ، يسعد فى ظلها الإنسان كإنسان بغض النظر عن عقيدته ولغته وجنسه .

وهى مجرد عناوين لموضوعات تحتاج إلى بحوث تشرحها وخطة تترجمها إلى واقع ، وقوانين تضبط كيفية تطبيقها ، وهى تحتاج إلى إرادة قوية ونية صادقة لأنهما عدة الإصلاح وسلاح البناء .

والله نسأل التوفيق والثبات والقبول .

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ .

﴿ فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ﴾ .

Ghānim, Ibrāhīm al-Bayyūmī.

(Ḥarakah al-Islāmīyah fī al-jazā'ir
wa-azmat al-dīmuqrāṭīyah)

الحركة الإسلامية في الجزائر والأزمة
الديمقراطية : دراسة وملف وثائقي
تاريخي / إبراهيم البيومي غانم. --
الطبعة 1. -- المهندسين [Giza] :
برس ، 1992.

197 p. : ill. ; 24 cm.

Includes bibliographical
referencnes (p. 83-85).

(Continued on next card)